

أسماء الأعلام الجزائرية مشكلات وحلول

«رؤية في التخطيط اللغوي»

أ.إبراهيم براهيم (ج.8 ماي 1945 -قائمة)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الواقع الانثروبونيمي الطوبونيمي اللغوي الجزائري وإشكالاته ؛ إذ غدا فعل التسمية والتلقيب بفعل التحولات والتراكمات التاريخية إلى مزيج غريب وخليط عجيب من الأسماء والألقاب ؛ يبعث في كثير من الأحيان على السخرية والتهكم من الذات ، هذه الأسماء والألقاب تصادفك وأنت تتصفح الجريدة ، وأنت تسير في الشارع ، وأنت تحاضر في الجامعة ، وأنت تقرأ قوائم أسماء الناجحين هنا أو هناك ،،، بل وفي أسماء الأمكنة في القرى والمدن وحتى في أسماء الشوارع والأحياء.

إن دراسة أسماء الأعلام الجزائرية من هذا المنطلق تبدو اليوم أحد أبرز قضايا التخطيط اللساني المهمة التي يجب أن توليها السياسات اللغوية ببلادنا العناية البالغة ، للتخلص من الإرث الاستعماري وقوانينه الجائرة في حق الجزائريين ، وكذا طرائق التسمية والتلقيب البالية التي عفا عنها الدهر ؛ إذ من أساسيات التفاعل والتواصل اللغوي الاجتماعي الناجح التسمي والتلقب بالحسن من الأسماء والأنباز ، وهذا ما يحمل على ضرورة التحسيس بأهمية الموضوع بوصفه إشكالا معرفيا لغويا له آثاره السلبية في واقع الاستعمال اللغوي اليومي العام .



- مقدمة :

تصف أبجديات الدرس اللساني الحديث التخطيط اللغوي *Planification linguistique* بكونه : النشاط الذي يقوم بتحضير إملاء وقواعد ومعاجم نموذجية لتوجيه الكتاب والمتكلمين في مجتمع لغوي غير متماسك . وفي هذا التطبيق العملي للمعرفة الألسنية ، يتعدى عملنا إطار الألسنية الوصفية ليشمل مجالا يجب فيه ممارسة الأحكام في شكل اختبارات بين الأشكال اللغوية المتوفرة . فالتخطيط يستتبع محاولة توجيه تطور اللغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخططون. وهذا لا يعني التكهّن بالمستقبل على ضوء أسس المعرفة المتوافرة بالنسبة إلى الماضي ، إنما يعني المسعى الواعي للتأثير عليه (1) ، وجاء في تحديد آخر وصفه ب : مجموعة محاولات ومجهودات واعية ومنظمة ترمي إلى حل المسائل اللغوية ، إنها قرارات متخذة للتأثير على الممارسات والاستعمالات اللغوية ؛ ولتشجيعها أو لإحباطها ، وأن التخطيط اللساني هو مجموعة جهود مبدولة لتغيير شكل لغة ما واستعمالها ؛ لتغيير الخطاب عمدا ،

وهو إكمال لغة تعبر عن فرادة وطنية ، وهو إصلاح لغة وقولبتها بكيفية معيارية ... ومن الممكن أن تطول اللائحة (2).

هذه التحديدات تجعل من التخطيط اللغوي إستراتيجية معرفية علمية قرينة الاستشراف والتنبؤ المسبق لواقع لغوي أفضل تتحقق فيه عوامل التماسك والأمن اللغوي الذي هو جزء لا يتجزأ من التماسك والأمن الاجتماعي ، لترتبط العملية برسم الأهداف والتأثير في الواقع اللغوي لأفراد المجتمع في مقبل الأيام ، والمخططون بهذا يرمون بشكل مباشر إلى التدخل في الميدان اللغوي للمتخاطبين بالتعديل والتغيير إلى





ما هو أفضل مما هو سائد وهذا الأمر ليس من اليسير والبساطة بمكان ، ويمكن أن نتصور سلسلة من المراحل المميزة لهذا التدخل :

- مرحلة التفكير بالمشكلة اللغوية ، بتحليل الوضع والواقع اللغوي .
- مرحلة التقرير (في هذا المثال : استخدام مفردات بدل أخرى في واقع الاستعمال اللغوي) .

- مرحلة التطبيق أو وضع القرارات موضع التنفيذ (في هذا المثال : إشاعة استخدام مفردات بديلة في واقع الاستعمال اللغوي) (3).

هذه المراحل تؤثر في شكل الواقع اللغوي من خلال اللغة في حد ذاتها ؛ أي تؤدي إلى تنميط اللغة الوطنية وتقيسها ؛ وتدخل كهذا يقع على مستويات ثلاثة :

أ - **مستوى الخط** : حين يتعلق الأمر بأن يبتدع خط اللغة الشفوية ، أو أن يغير الخط المعتمد فيها ، أو أن يغير أبجديتها .

ب - **مستوى المعجم** : حين يتعلق الأمر بخلق وحدات معجمية جديدة (بالاقتراض أو التوليد) ليسمح للغة بالتعبير عن معان كان يعبر عنها بلغة أخرى (كمفردات السياسة ، والعلوم ، وغير ذلك) .

ج - **مستوى الأشكال اللفظية** : حين يكون للغة التي ارتقت حديثا إلى مستوى اللغة الوطنية أشكال مختلفة باختلاف مناطقها ، ويجب إما أن تختار واحدا من هذه الأشكال ، وإما أن يخلق شكل جديد يأخذ من مختلف اللهجات (4) . وهو ما تعمد إليه البلدان الحديثة زمن الثورات وحصولها على استقلالها . ففي المستوى الثاني هذه تركيا توفر لنا مثلا جيدا ؛ إذ قرر مصطفى كمال أتاتورك عند وصوله إلى الحكم سنة



1923م سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بالموازاة مع « الثورة اللغوية » التي دعا إليها ؛ ومن أهم القرارات التي أقرها دعوة المواطنين الأتراك إلى تبني اسم ذي أصل تركي : مثال غير «مصطفى كمال» اسمه ليصبح : أتاتورك أي أبوتركيا (5) .

انطلاقا من هذه الرؤية في فهم عملية التخطيط اللغوي في أبعادها ومراحلها في قراءة وتحليل الواقع اللغوي تبدو أسماء الأعلام بشقيها : أسماء الأشخاص ، أو أسماء الأمكنة من أكثر الظواهر اللغوية تأثرا بهذه العملية وأبعادها الإستراتيجية في عمقها التفاعلي الاجتماعي ؛ ذلك أنها أداة مضيئة كاشفة ومعبرة عن السياق الثقافي والاجتماعي للمسمى والملقب بها ، فشيوع أسماء وألقاب أفراد وأسماء أمكنة غريبة أو مستفحشة ، أو بعيدة عن ذات الإنسان وهويته يشكل شرخا في شخصيته ؛ مما يؤثر في تفاعله وتواصله وتماسكه الاجتماعي ، وهو الأمر الذي يجب أن نحس به ؛ فمع ما بذلته بلادنا في إطار سياساتها اللغوية من مراجعات لغوية وثقافية وقانونية تسهل بناء منظومة اسمية تليق بكيان الإنسان الجزائري في زمنه الحاضر إلا أن التساؤل يظل عالقا عن جدوى هذه المراجعات والواقع اللغوي في كثير من الأحيان لم يتبدل وبقي على حاله ؟؟ .

1 - إشكاليات أسماء الأعلام الجزائرية :

من الظواهر اللغوية البارزة التي تسترعي نظر الدارس للواقع اللغوي الجزائري ظاهرة أسماء الأعلام ؛ التي تشكل التميز في بنيتها واشتقاقها وتركيبها ودلالاتها ؛ ألفاظ ليس لها معنى ، أو غريبة أو مستفحشة ، أو لا يستسيغها الذوق الجمالي ، تعبر في دلالتها عن مناهي لفظية قبيحة





ومحظورات لغوية (tabous linguistiques) (*) لا يقر بها العرف اللغوي الاجتماعي العام ؛ تبعث في كثير من الأحيان على السخرية والتهكم من الذات ، هذه الأسماء والألقاب تصادفك وأنت تتصفح الجريدة ، وأنت تسير في الشارع ، وأنت تحاضر في الجامعة ، وأنت تقرأ قوائم أسماء الناجحين هنا أو هناك ،،، بل وفي أسماء الأمكنة أينما حللت في القرى والمدن وحتى في أسماء الشوارع والأحياء...!!.

أسماء وألقاب كثيرا ما تجد نفسك تستحي أن تتلفظ بها أمام العموم من الناس ... !فما بلك أن تخاطب بها صاحبها أو تناديه بها... ! ولنا أن نتساءل هنا عن أوجه الإشكال في أسماء الأعلام الجزائرية...؟؟

أ- الوجه اللغوي الخطي للإشكال : يتجسد فيما نجده في سجلات أسماء أعلام الناس في المصالح والهيئات الخاصة بذلك في وقتنا الحاضر من تصحيف وغلط وتحريف ؛ فللاسم الواحد صور متباينة ، رغم أنه لها نفس صور التصويت والنطق والتركيب ؛ ولا تصحيح أو تصويب لها ؛ نجد هذا في اللغة الواحدة ؛ فمثل العربية نحو : الاسم «سمية» من صورته المعتادة «سومية» والاسم «منور» من صورته المعتادة «مونور» والاسم «سارة» من صورته المألوفة «سارة» ، و «مروة» بهذه الكيفية أو «مروى» بهذه الصورة...، فهناك انتقال صوتي لغوي من النطق الشفوي إلى الرسم الكتابي غير المؤسس والمتقيد بضوابط اللغة ، وهي أخطاء لا تحصى ولا تعد ، يقف أمامها صاحبها في كثير من الأحيان مكتوف اليدين بسبب الجهل أو غيرها من الأسباب ؟؟ . فما بالك إذا بحثنا في المقابل اللغوي الأجنبي - الفرنسي - ، فالانتقال من الشفوي العربي إلى الكتابي الفرنسي ثم من الكتابي الفرنسي إلى نظيره العربي على صعيد النسخ الخطي (transcription phonétique) ، ولهذا الإشكال مؤثراته



السياقية التاريخية إذ يمكن إرجاعه إلى الحقبة الاستعمارية ؛ كما تذهب إلى ذلك الباحثة «هدى جباس» (6) : فقد كان لكل إداري فرنسي شكله الكتابي الخاص أو طريقته المختلفة في تدوين الأسماء الشخصية الجزائرية بالحروف اللاتينية ، ذلك أن كل واحد دون الأسماء وفق ما اعتقد سماعه ؛ وهو ما أدى إلى نسخ خطية كثيرة وغير موحدة للاسم الواحد فقط ، بل وإلى صيغ متباينة ومختلفة له أيضا ، خاصة حينما يعتمد بعض الضباط إلى ترجمة الأسماء أثناء نسخها ، وكل ذلك قد أحدث فوضى وخلطا في التعرف على الجزائريين وتحديد هوياتهم ومن أجل إيجاد صيغة متماثلة للأسماء بالوثائق الرسمية ، وجه الإمبراطور «نابليون الثالث - Napoléon رسالة إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 25 جوان 1865م حثه فيها على ضرورة إنجاز عمل يسهل على ممثلي السلطة الفرنسية عملية تدوين أسماء الأهالي بشكل موحد ، وعليه فقد انصب على محاولة إيجاد المقابلات اللاتينية للحروف العربية . ووُوجّه ذلك الأمر بالكثير من الصعوبات ؛ فالألفباء العربية تفتقد للمصوتات القصيرة ، ولا تمتلك إلا ثلاثة حروف مد (أ ، و ، ي) ناهيك عن عدم استعمالها الحروف الكبيرة التي تعتمد عليها الفرنسية في كتابة أسماء الأشخاص ، فضلا عن جهل اللغة والألفباء الفرنسيين للكثير من الصوائت العربية نحو (ص ، ض ، ط ، ظ ، ق ، ، ،) .

فمن صور التشويهاات الكتابية للألقاب نجد لقب بوروبة وإمكانات كتابته بالحروف الفرنسية :

... bourouba , berrouba , boroba , barrouba , abou rouba .

إن الأصل في كتابة اللقب العربي بالحروف الفرنسية أن يراعى نطقه



في الأصل . وإذا عدنا إلى الكتابة الفرنسية لوجدنا أن أصحابها هي الكتابة الخامسة . هو سبب جد بسيط لكنه كارثة حقيقية .. لقد أخطأ الكاتب في الحالة المدنية عن غير قصد بالطبع وعن حسن نية لكن عن جهل وانظر إلى أين يؤدي بنا هذا الجهل ؟؟ إنه وبعد حوالي خمسين سنة ، ستنشق هذه العائلة إلى عائلتين إحداهما بجد وهي هو بروبة التي لا تعرف بعدها الأصل أهو بن روبة أو بوروبة .. وهذا حال كثير من عائلات الجزائر .. ضياع الأصول بسبب بسيط جدا .. هفوة كاتب الحالة المدنية ... خطأ بشري فادح مثل هذا في جرة حرف يقسم العائلة بعد مئة سنة إلى شجرتين مختلفتي الجد . وهذا التغير والتحول والتشوه عرفنا سببه الرئيسي ، إنه التسجيل والتثبيت في السجلات المدنية الفرنسية الاستعمارية ، فالكاتب الفرنسي إذ يسجل اللقب الجزائري لا يراعي لكنه العربية الغريبة عنه بقدر ما يراعيه في متطلبات لغته الفرنسية الجميلة الحضارية ، ومن خلال ذلك تضيع أصولية اللقب العربي الجزائري سدى !!!.. (7) .

وربّ مستغرب من هذا الواقع اللغوي: أيّ بلية لغوية أشد وقعا من الخطأ في رسم وكتابة اسم إنسان...!!

ومع استعراضنا لصور الكتابة الخطية المشوهة للألقاب فحري أن نرفد ذلك بالأسماء ؛ فمن صور التشوهات الكتابية الحاصلة في الأسماء ؛ إذ أضحي للاسم الواحد أكثر من مقابل عربي وأجنبي :

- ريمساء ، روميساء ، روميسة ، ريميسة ، ، ، والمقابل الأجنبي لها:

...Roumaïssa - Roumeïssa - Roumeïssa - Roumaïssa -

- حسن ، الحسن ، لحسن ، أحسن ، ، ، والمقابل الأجنبي لها:



Ahcène - Ahcene - Ahcéne - Ahcén - Ahcen - El Hacene - Lahcene Lahcène - Lahcen . (8)

وقد حصل بهذه الممارسة اللغوية العنف الرمزي على هويتنا الاسمية؛ فغدت أسماءنا خليطا مشوها من الصور اللغوية الخطية لا يمتلك أمامها صاحبها لا حول ولا قوة ... تعكس في أحد صوره حالة اللامبالاة بقيمة الاسم وصورته اللغوية الصحيحة الهية الجميلة ... بل ربما وصف من أثار هذه الإشكالية بأن المهم ليس الاسم بل المسمى ، فليس يعنينا كثيرا أن تكتب «سارة» بالسین أم بالصاد ؟ ، وليس ذي بال أن يكون اسم «حسن» ب« ال » التعريف أو بدونه ، بالطبع قد لا يعاتب الأجنبي عن وقوعه في مثل هذا الأخطاء ... فليست العربية لغته الأم حتى يحرص على سلامتها من التحريف والتصحيف ، بل اللائمة كل اللائمة على ابن اللغة الناطق بها ...!! ، وهذا النوع من التهوين في قيمة الغلط والخطأ والتصحيف والتحريف هو الذي أسهم في تفاقم الإشكال اللغوي الخطي لأسماء الأعلام الجزائرية في ماضيها وحاضرها .

ج - الوجه اللغوي الاجتماعي للإشكال : تعد ألفاظ الأسماء والألقاب وصيغها من أكثر الوحدات اللغوية استخداما في السياق التفاعلي التواصل اللغوي اليومي ؛ إذ لا يمكن تصور تفاعل حاصل بين متخاطبين إلا بهذه الإشارات الشخصية الاجتماعية ؛ فالاسم يدل على شخص معين مسمى به ، واللقب إشارة لغوية اجتماعية إلى المجتمع المصغر - العائلي - الذي ينتسب إليه اجتماعيا أو وظيفيا ، ، فهذه الدوال اللغوية، هي في الأخير وسم وعلامة ذاتية ، وتعبير عن انتماء وهوية .

إن بناء المحادثة بأنماطها المختلفة (التعليمية ، الاجتماعية ، الثقافية ، ،) يمر حتما من خلال توظيف هذه الأبنية اللغوية ؛ فالنسبة للمتحدث





الانجليزي مثلا ؛ فإن أوضح الشواهد اللغوية الدالة على العلاقات بين الناس استخدام الأسماء الشخصية مثل جون والسيد براون Mr. Brown ، فلكل فرد عدد من الأسماء المختلفة يمكن مخاطبته بها ، منها اسمه الأول واسم العائلة واللقب- الوظيفة والرتبة الاجتماعية- إذا وجد مثل (professor أو Mr.) . وينبغي علينا أن نتفحص صيغتين فحسب من هذه الأسماء ؛ هما صيغة الاسم وحده مثل John وصيغة اللقب التي يتبعها اسم الأسرة مثل Mr. Brown ، كيف إذن يقرر الفرد مخاطبة Brown John سواء بصيغة الاسم John أم بصيغة اللقب التي يتبعها اسم الأسرة Mr. Brown ؟؟ (9) ، ، ، .

يحاول « د. هدرسون » من خلال هذا المثال في - المجتمع الانجليزي - دراسة عينة لغوية ، ويبرز بها دور الأسماء والألقاب في العلاقات الاجتماعية والصعوبات والعوائق التي قد تحول دون حصول تفاعل ايجابي أو خطاب تضامني بين المتخاطبين ؛ وفي أفضلية استخدام هذه الإشارة اللغوية دون الأخرى ، فالإشكال عنده ينحصر في طبيعة توظيف الإشارات الشخصية أو الاجتماعية في الاستعمال اللغوي اليومي ، وقد أوردت هذا المثال لربطه بواقع التفاعل الاجتماعي في استعمال أسماء أعلام الأشخاص في الجزائر . ترى كيف يكون التواصل ايجابيا مع مخاطب أو محاور لا يحمل حتى اسما أو لقبا حسنا بل ذا دلالة بذينة من المناهي اللفظية القبيحة أو المستهجنة ؟ ترى كيف تتأسس لحملة الخطاب التضامني بين متحاورين أحدهما يحمل اسما أو لقبا يبعث على السخرية والتهكم ، تستحي في قرارة نفسك أن تخاطبه أو تناديه به ؟؟ .

إن ظاهرة أسماء أعلام الأشخاص الذميمة والمستهجنة في الجزائر؛ أحسب أنها تمثل اليوم عبئا وحملًا لا يطاق على الإنسان الجزائري



تصاحبه أنى حل وارتحل ، فلا يجب الوقوف أمامها موقف المتفرج ؛
وقراءة الأسباب الكامنة وراء شيوع هذه الظاهرة اللغوية إنما يدفع إلى
الإقرار بعاملين اثنين :

- **العامل الأول :** بعض طرائق التسمية والتلقيب البالية التي عفا
عنها الدهر ؛ والتي سلكها أبائنا وأجدادنا كان لها القسط الوافر في
التأسيس لهذا الواقع اللغوي ؛ والتي هي نتاج لنظرتهم الحياتية البسيطة
في ذلك الزمن ؛ إذ تجسدت رؤيتهم الانثروبونيمية انطلاقاً من المشاهدة
اليومية لمظاهر بيئتهم (حيوان ، نبات ، جماد ، ، ،)؛ والدرس الانثروبونيمي
القديم يؤكد ذلك ؛ فهذا ابن دُرَيْد (ت 312هـ) يذهب إلى أنه : كانت
الأمميون من العرب الذين نَسَخَ اللهُ عزَّ وجلَّ بدينه الذي اختصَّهم به
النَّحْلُ ، وختَمَ بمُلْكهم الدُّنيا إلى انقضاءِ الأجل ، وهداهم لأفضل المَلَلِ ،
في جاهليَّتهم الجَهلاء ، وضلَّالَتهم العَمياء ، لهم مذاهبُ في أسماءِ أبنائهم
وعبيدهم وأتلاذِهِمْ ، فاستشَنع قومٌ إمَّا جهلاً وإمَّا تجاهلاً ، وتسميتهم
كلباً وكليباً وأكلب ، وخزيراً وقرداً ، ومَّا أشبهَ ذَلِكَ مما لم يُسْتَقْصَ ذِكْرُهُ ،
فطعنوا من حيثُ لا يجبِ الطَّعن ، وعَابوا من حيثُ لا يُسْتَبَطُ عيب
(10) . ولوصف هذا السلوك اللغوي مرويات من العصر الجاهلي ؛ هي
جملة من الأخبار المروية والمعهودة عن العربي في فعل التسمية والتلقيب
والتكنية (*).

ومن الصور الواقعية التي وقفت عليها في هذا الجانب ؛ التشبث
بالماضي التسموي مثلاً بأن يفرض الأباء على أبنائهم أسماء ترتبط
بنسبهم ؛ وأحب في هذا السياق أن أورد قصة معاناة فتاة اختار لها
والدها اسم جدتها وهو « فرمية » ظلت هذه الفتاة تكبر ويكبر معها ثقل
هذا الاسم الغريب عن رفيقاتها في مقاعد الدراسة ؛ والذي أضحى محل





سخرية وتهكم دائم من قبلهن ، حتى أنها كثيرا ما تجد في نفسها عدم الرغبة في مصاحبتهن أو حتى مجرد الحديث إليهن ، وما أن بلغت مرحلة التعليم الثانوي مع تفوقها الدراسي ؛ لم تكن لتتمالك نفسها أمام هذا الوضع وانقطعت عن الدراسة في أسبوعها الأول ؛ وخيرت والدها بين تغيير الاسم أو الانقطاع عن الدراسة ؟ وهو ما تحقق لها بعد شهرين من ذلك التاريخ ..! فكانت هذه الثورة الهادئة سببا في التخلص من هذا الاسم الغريب عن زمنه ، وفي معاناتها النفسية الاجتماعية التي لزمها لردح من الزمن ...!

حالة أخرى لطالب يحمل لقبا بذيئا «خراخرية» اسم قذارة - عفاكم الله- ؛ حدثني أستاذ صديق يدرسه قال : كنت أجد صعوبة في أن أناديه وسط زملائه بلقبه لذلك اضطر دائما إلى المناداة بالأسماء فقط لتفقد قائمة الحضور، ومما حدثني به : أنه وجد في الطالب انطواء وعزوا عن مشاركة أقرانه في الدرس والتفاعل معهم. وصور لي حالة الاستغراب والتعجب الشديد ممن يحمل هذا اللقب ؛ ما هو شعوره تجاه ذاته ؟ وكيف يتفاعل في محيطه الاجتماعي ؟.

والتساؤل المطروح هنا : هل نسلك اليوم هذه الطرائق أو نبقي عليها ولها ما لها من الأثر النفسي الاجتماعي السيئ ؟؛ ونحن نعذر أبناءنا وأجدادنا فيها ؛ فقد كانت عوامل الجهل والأمية والتخلف التي رزحت الأمة في ظله لقرون الدافع الرئيس إلى سلوكهم اللغوي هذا ؟.

- العامل الثاني : لقد كان الإرث الاستعماري في بعده اللغوي الاجتماعي أقل ما يوصف به أنه مدمرا للبنية الاجتماعية في هذا الجانب؛ فقد عمل على تفتيت هذه البنية بحسن نية أو بأمردبرليل ؛ وذلك من



خلال قوانينه المتعاقبة التي تعرف بقوانين الحالة المدنية ، والتي أراد بها التأسيس للنظام التسموي على الطريقة الأوروبية .

والواقع أن تأسيس هذا النظام التسموي قد حمل أبعادا اجتماعية اقتصادية ، تصور الباحثة د. وردية يرماش ما جاء في علاقة التلقيب بضباط الحالة المدنية والحاكم العسكري ومساعديه من الضباط ، وتؤكد علاقته بالتواجد الاستعماري في الجزائر ذي مسؤولية في تأسيس الحالة المدنية وهذا راجع لأن رأس مال العقار ورأس المال الرمزي كانوا مسيرين بطريقة ملازمة كأمن المعاملات العقارية، تهدئة القبائل الثائرة، الامتثال إلى تنظيم اجتماعي شبيه بالفرنسي، إعطاء الألقاب للجزائريين، منح الألقاب للجزائريين بطريقة غيابية، التسجيل الاختياري للألقاب ذات الشجرة الواحدة بإسناد اسم هذا أو رفض أخر لذلك (**).

ويحاول الأستاذ مصطفى لشرف أن يرسم لنا جانبا من هذا المشهد الانثروبوني الذي يحمل الأبعاد والأهداف الاستعمارية في سياسته اللغوية بقوله (11): أثناء تأسيس الحالة المدنية سنة 1891 م ، (بل ربما غداة انتفاضة 1871م) ، عملت السلطات الاستعمارية على فرض رقابة صارمة على سكان الجرجرة. ولكي تسهل عليها عمليات الضغط عليهم، ومعاقبتهم وقمعهم عند ارتكاب جنایات أو أعمال مقاومة، عن طريق تطبيق ما عرف «بالمسؤولية الجماعية»، التي سلطت على الجزائر الجزائرية ، دون شفقة ولا رحمة ، فقد لجأت إلى تأسيس نظام لم يسبق له مثيل في العالم ، فرض بموجبه على سكان قرية ما، مثلا، تبني أسماء عائلية تبدأ بحرف «A»، والقرية المجاورة أسماء عائلية تبدأ بحرف «B» وهكذا (A.B.C.D.E.F.G.H.I. الخ.) إلى غاية حرف «Z» ، واستغراق حروف الأبجدية. يكفي عندها أن يقوم رجال الدرك، أو الشرطة، أو البلدية





المختلطة الاستعمارية بمتابعة اسم مشكوك فيه، حتى يتم التعرف على القرية التي ينتمي إليها الشخص الموقوف، ثم يشرع حسب الحالات المطروحة، إما بإصدار عقوبة شخصية، أو بتطبيق العقوبة الجماعية المرعبة، ويتعلق الأمر عادة، بمخالفات «غابية» من رعي أو مساس لم يقع إثباته، بممتلكات المستوطنين الفرنسيين.

وإذا حدث أن نسينا الطابع الإلزامي والحشدي المشؤوم الذي فرض هذا الشكل البوليسي والقمعي في ضبط الحالة المدنية، لاسيما في بلاد القبائل، فإنه يكفي أن نلاحظ في مناسبة وفاة (عند قراءة ما ينشر عنها من تعازي)، أو بمناسبة بيع قضائي للملك المشاع، أو بمجرد حجز في ملك، وما يعقب ذلك من ذكر للعائلات المصابة أو المعنية بالمسألة القضائية، أن الأسماء العائلية في هذه القرية أوفي تلك، من بلاد الجرجرة، تبدأ دائما بنفس الحرف. ليس ثمة من شك في حرمة الأسماء العائلية المختارة في بلاد القبائل، وفي كونها جديرة بالسلالة التي تحملها، لكن عند تذكرنا لما تعرضت له القرى من إكراه على التصنيف حسب التتابع الأبجدي، وحسب الحرف التي حددت لسكان كل مجموعة بشرية، فإنه يصعب علينا أن نتصور هول تلك الأساليب.

يعقب هذا بالتساؤل عن عدم تغير هذا الواقع اللغوي بعد الاستقلال: فرغم هذا، فإننا سنجد من الناس من يدعي أن بلدنا قد توصل إلى محو المخالفات الظاهرة والخفية للسيطرة الأجنبية علينا في مجال حساس مثل الهوية. ومن الناس من يرغب في أن يحملنا وصايات إضافية، في شكل تقليد أعمى لصور من الأسماء خالية من المقتضيات الجمالية، وأخرى ليس لها علاقة بواقعنا المغاربي، بل تحمل أحيانا عداوة صريحة للجزائر، وتعرض عما عاناه شعبنا من محن، وعن المكتسبات الثقافية المكتوبة والشعبية، التي تحتوي على ازدواجية لغوية بربرية وعربية (12).



لقد أملت إذاً الظروف التنظيمية للمجتمع الجزائري على الإدارة الفرنسية إرساء نظام الحالة المدنية خاصة بعد تطبيق قانون الملكية الفردية الذي أعاد ترتيب الأرض ، فكان من الضروري إيجاد أطر رسمية لإعادة هيكلة « العائلة العربية » وفق النمط الفرنسي من أجل التحكم في الأفراد ومن ثمة في الجماعات ؛ لتسهيل مهمة المراقبة الدائمة والفعالة لكل ردة فعل صادر عن الأهالي المسلمين ، وقد أوجد قانون التقلب إلى جانب قانون فارني للملكية الفردية الذريعة لتفكيك روابط الدم بين أفراد العمومة الواحدة وأحيانا بين الأخوة أنفسهم بحملهم ألقابا عائلية مختلفة عن بعضهم البعض بغرض الحفاظ على أملاك العقب دون بقية الأفراد أو لأسباب أخرى ، كما اوجد الأرضية الأساسية لتسوية الخلافات العائلية القائمة بين أفراد العائلات الموسعة - خاصة إذا كان الأخوة من أمهات مختلفات - بالانفصال ، وذلك بجعل ألقاب عائلية مختلفة كليا أو جزئيا (13) .

ب - الوجه اللغوي الثقافي للإشكال : الاسم واللقب علامة ووسم لصاحبهما ؛ وليس أحب إلى المرء من أن يوافق اسمه مسماه في الحسن والبهاء ؛ فإن كان حسنا سعد به حامله وجعله مصدر اعتزاز وفخر بين مخاطبيه ، وإن كان نقيض ذلك ثقل عن نفسه فتعس وشقي به بين محدثيه ؛ فالاسم علو وسمو ورفعة بصاحبه ؛ وهذا ما يستشف من قول الشاعر قديما [من الطويل]:

لِعُمْرِكَ مَا الْأَسْمَاءُ إِلَّا عِلَامَةٌ مَنَارُومِنْ خَيْرِ الْمَنَارِ ارْتِفَاعُهَا

وقد حثت الديانات والعقائد على الاسم الحسن والنبز المادح قال تعالى (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا) (الأعراف (180) ؛ وجاء عن أبي





الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وبأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسمائكم)) (رواه أبو داود بإسناد حسن) (14) ، وقد بادر عليه الصلاة والسلام إلى تغيير أسماء أشخاص وأمكنة في زمنه لم يجد فيه الحسن والبهاء ؛ ومن هذا التصور فقد جعلته العقائد السماوية حقا شرعيا للمولود على والده ؛ كما قد كفلت الشرائع الحديثة هذا الحق وسنت له القوانين التي تحققه وتكفله.

إن بنية الاسم اللغوية الثقافية تشير إلى أنه تعبير صادق عن قيم وتوجهات المجتمع وعن انفتاحه ، أو انغلاقه ، وتشبثه بهويته وانتمائه الحضاري أو انسلاخه منهما ؛ وهي بشكل اخص تعبير عن تفاؤل عن أمنية عن وفاء لذكرى عزيزوما إلى ذلك ، ، ، فالأسماء والألقاب والكنى في حقيقتها تعبير عن مدارك عقلية ومعرفية وعن توجه ونمط حياتي في الثقافة والسلوك ؛ فإطلاق الأعلام على الذوات دليل على تقدم المجتمع الإنساني بصورة عامة ، ذلك أن إطلاق الأعلام يؤلف مرحلة حضارية في التاريخ الإنساني العام ، ثم إن الأعلام تعطي صورة للمستوى الحضاري الذي يمرُّ به المجتمع ، ومن أجل ذلك فالأعلام عند الحضريين ذات دلالة عالية تدلُّ على المستوى العقلي الخاص في حين أن الأعلام عند غير الحضريين تدلُّ على مستوى خاص آخر (15) .

إن التساؤل المنطقي الذي نتبعه لهذا الكلام : هل يعني ذلك أن الجزائري لم يوفق في اختياراته الاسمية واللقبية ؟ ما الذي يعيب في الاسم واللقب الجزائري بالقياس مع الأوطان الأخرى ؟ وهل هذه الاختيارات قدرا محتوما عليه ؟ وهل بإمكانه اليوم المبادرة إلى التخلص منها ؟ .

من الضروري الإقرار بداية أن الاسم واللقب الجزائري لا يشكل في أغلبه نشازاً ؛ فإذا أردنا تفحص المكون الثقافي الاسمي واللقبي الجزائري



وتحليله سنعثر على محتوى دلالي متنوع تطور مع الأيام لا يخلو من القبول في صورته العامة ، وقد كانت اختيارات الجزائري مجسدة لتطوره العقلي مع مر التاريخ ، لكن قصصنا اللافت هو تلك الأسماء والألقاب المشينة التي ميزت كثيرا من أفراد مجتمعنا الجزائري فضلت لصيقة بشخصيتهم فشذت بهم دون سواهم ؛ لتشكل ظاهرة لغوية ثقافية أحسب أنها بحاجة إلى معالجة عميقة من قبل مؤسسات متعددة تدفع جهدها بالكامل إلى ضرورة التحسيس بإجراء تصحيحات ومراجعات لها ؛ ويمكن أن نمثل لظاهرة الأسماء والألقاب المشينة في محتواها الدلالي بجملة من الحقول الدلالية :

- 1 - أسماء أمراض وأسقام : دواخة ، داخ ، محطوم ، ساخ ، بوجفاجة ، رماش ،،،.
- 2 - أسماء أعضاء جسم الإنسان : بوراس ، بوخشم ، بوذراع ، بوصبع ، بوسنة ،،،.
- 3- أسماء حيوانات: فردي ، بوحصان ، بوفكرونة ، بوبقرة ، بودجاجة ، بوعلوشة ، جرو الذيب ، رأس البقرة ، علوش ، بطة ، حناشي ، فار ، جربوعة ،،،.
- 4 - أسماء حشرات : بخوش ، بيوض ، برغووث ، نملة ،،،.
- 5 - أسماء وظائف دنيا : قهواجي ، بن طبال ، ملاح ، براح ،،،.
- 6 - أسماء لا معنى لها : ختو. دهلوز. لولو. لزار، طاوطاو،،،.
- 7 - أسماء أكالات وأطعمة: بوشخشوخة ، بودشيشة ، سميدة ، شعير
- 8 - أسماء ألفاظ جنسية :





9 - أسماء عيوب خَلقية : بلخن ، خن ، لعور ، لعايب ، لطرش ، فرطاس، لعقون ، راهم.

10 - أسماء عيوب خُلقية : خماجة ، منتن ، فاسخ ، نعاس ، ساكتة ، مهابلية ، خاين، مدرق نارو..

11 - أسماء ألبسة : بوقندورة ، بوغمبوز ، حمبلي ، بوغرة ، بوشملة.

تبرز لنا هذه الحقول الدلالية في معجمها ودلالاتها نسقا رمزيا معرفيا ترتسم من خلالها المعاناة التي يكابدها أفراد من المجتمع الجزائري في حياتهم اليومية إزاء كيانهم العلامي الرمزي الذي يتفاعلون به ؛ ولنا أن نتساءل : ما ذنب ذلك الشاب أو تلك الفتاة في عمر الزهور أن تحمل إشارة شخصية أو اجتماعية - بالمفهوم اللساني التداولي - مهينة ومشينة لكرامتها وإحساسها؟ . صحيح مع مرور الزمن قد فقدت كثير من هذه الألقاب والأسماء - بفعل الاستعمال والتداول- محتواها الدلالي إلا أن ذلك لا يعد مبررا لبقائها فاعلة حية إلى اليوم...؟!

- أسماء الأعلام الجزائرية وإشكالية التخطيط اللغوي : بوجه عام يصبح التخطيط لنظام لغوي من أهم الأولويات لأي دولة مستقلة، بل قد يكون أحد الاهتمامات الرئيسية ضمن الحركات القومية التي تسبق الاستقلال الراهن ، ومع هذه الأهمية يعد قرار اختيار لغة وطنية وتمثلاتها اللسانية بالنسبة لدولة حديثة من أصعب التحديات لها لسبب صعوبة الاختيار فيما بين اللغات الأهلية ، وصراع القوى المركزية غالبا ما يحسم الأمر لتبني لغة المستعمر كلغة رسمية لدولة حديثة الاستقلال، وتتجسد حقيقة هذا الاختيار عندما تنجح سياسة المستعمر في غرس



فكرة أهمية لغته كلغة للحضارة والتمدن حتى ولو كانت هذه اللغة غير منتشرة بشكل واسع ولا يتكلم بها إلا فئة قليلة من المتعلمين (16).

إن هذا الوصف من قبل اللساني الاجتماعي برنار صبولسكي Bernard Spolsky للواقع اللغوي ، هو ما يكاد يكون الصورة الماثلة للواقع اللغوي الجزائري غداة الاستقلال في المواقف والتمثلات ؛ أي في المكونات اللغوية لتأدية الوظائف العامة للناس في التواصل والتفاعل اليومي بينهم ، مع عدم المطابقة التامة في فكرة تبني لغة المستعمر بالمقارنة مع دول إفريقية أخرى مجاورة لبلادنا ؛ وقد وجدت الجزائر بذلك نفسها في موقف لغوي لا تحسد عليه بين أمرين :

- الإبقاء على المواقف والتمثلات اللغوية التي كانت سائدة في الفترة الاستعمارية ؛ وما نريده هنا هو الإبقاء على السجل الاسمي واللقبي ؛ مع وضوح عيوبه ونقائصه اللغوية - الدلالية والمعجمية منها تحديدا - ، محافظة وإبقاءً على حقوق الناس الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأن مس هذه السجلات يعني الإخلال بحقوق الناس في موارثهم وأملاكهم وكل ما أقر لهم منذ زمن بعيد.

- ترقية اللغات الوطنية واختيارها رسميا للاستخدام في تأدية مختلف الوظائف العامة ، وهذا يعني مباشرة الامزجة والتعريب في الاستعمال اللغوي اليومي ؛ بالطبع ما يعنينا هنا هو الواقع الانثروبوني الطوبوني اللغوي الجزائري ؛ لقد بدا لي أن الأمر قد غدا سهلا بالنسبة للواقع الطوبوني وذلك بالمبادرة إلى استرجاع هوية الأمكنة والمعالم الحضارية ، وذلك من خلال عمليات التعريب . غير أن هذه العملية قد رافقها سوء تقدير أو تدبير ربما مرده فهم حقيقة هذه العملية التي تباين الدارسون





اللسانيون العرب في شأنها ؛ يرى اللساني العربي عبد القادر الفهري (17):
أن عبارة التعريب تتعدد مضامينها وتختلف من مؤلف إلى آخر ، إلى درجة
قد تجعل هذا المفهوم يستغل على عدد من الناس :

- فالتعريب عند العرب اقتراض ، وعمل على إصهار المقترض ؛ ليصبح
من صميم النظام العربي.

- والتعريب في معناه اللساني الاجتماعي (sociolinguistique) قد يعني
إحلال العربية محل لغة أخرى غير عربية (وهذا يدخل في إطار التخطيط
اللغوي وخطط التدخل).

- وقد يعني التعريب أيضا تهيئة اللغة وتنميتها وتطويرها لتصير بنظامها
قادرة على أن تقوم بالوظائف التعبيرية التي تقوم بها لغات أخرى . هذه
التعاريف أو المفاهيم وغيرها ، ، يمكن تلخيصها في مفهومين:

أ) تطويع وضع اللغة الداخلي، أي خصائص نظامها والوسائل التي
توفرها لاستقبال اللفظ الأجنبي (ليفضي ذلك إلى ما يدعى اللفظ المعرب)
أو استقبال المعنى الأجنبي (حين يتعلق الأمر بالترجمة) أو استقبال
التقنية الأجنبية (حين يتعلق الأمر بالترجمة) أو استقبال التقنية الأجنبية
كالحوسبة ، أو القراءة البصرية (lecture optique) أو وسائل الاتصال
المتعدد (multimedia) الخ...

ب) إعادة النظر في وضع اللغة المحيطي أو الخارجي. ويتعلق الأمر
بموقعها داخل الإدارة أو التعليم أو الاقتصاد، إما بإحلالها محل لغة
أخرى (ضمن تعريب شامل) ، أو إحلالها إلى جانب اللغات الأخرى (تعريب
جزئي).



وقد ركزت عدد من الاقتراحات أو الدراسات حول التعريب على الجانب الثاني، معتبرة أن التمكين للغة العربية لا يتأتى إلا باتخاذ القرار السياسي الذي يجعل اللغة العربية اللغة الوحيدة أو الأساسية في المحيط التعليمي والإعلامي والاقتصادي،،، الخ ، وأن هذا التمكين في المحيط سينتج عنه بالضرورة تطور وتنمية اللغة داخليا.

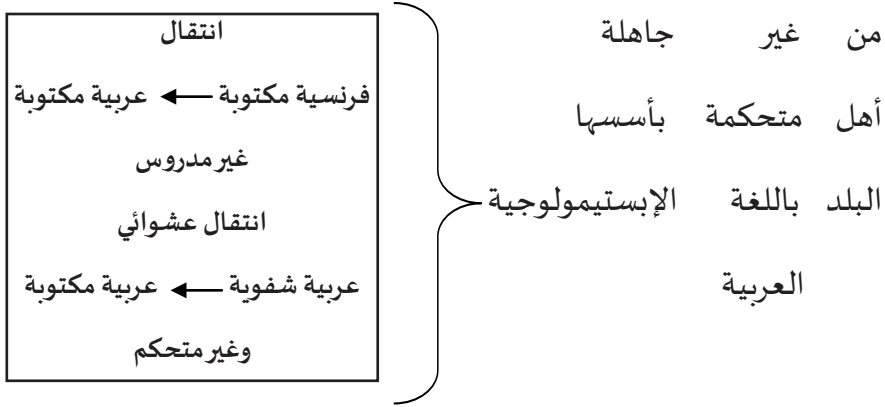
وإذا كان من المعقول أن نربط بين الوضعين الخارجي والداخلي للغة، فإننا مع ذلك نستطيع أن نذهب مذهباً مغايراً لما درجت عليه كثير من الاقتراحات. فالعناية والمجهود ينبغي أن ينصبا أولاً على تنمية اللغة داخليا، وعلى تهيئة الأدوات التي تجعلها مؤهلة لأن تتمكن في وضعها المحيطي. بل إن عدم تنميتها داخليا قد يساعد على اضطراب وضعها في المحيط، وتقهرها عوض تمكّنها(18).

مع هذه القراءة الناقدة لعمليات التعريب التي قامت بها كثير من الدول العربية ؛ تبدو مقارنة أسماء الاعلام أحد جوانب تنمية اللغة داخليا ، والأدوات التي تجعلها مؤهلة لأن تتمكن في وضعها المحيطي ، غير أن ذلك لم يتحقق فبدل أن يتركز الجهد الثقيفي التعليمي الجوّاري مثلا على البعد الاجتماعي للمجتمع بالتحسيس بضرورة التخلي عن أحد الجوانب البارزة من الحقبة الاستعمارية ؛ ألا وهي أسماء الاعلام المشينة البذيئة؛ لاعتبار أن أسماء الاعلام أحد مكونات الهوية الثقافية الوطنية ، فقد تمت معالجتها في سياق رؤية خارجية ؛ أي في إطار الإعداد لمدونة الحالة المدنية معربة البديلة عن تلك التي كانت سائدة في الفترة الاستعمارية ؛ بمعنى أن العمل تركّز على التقنيين الإداري الذي لم يسلم هو الآخر من عيوب ونقائص ، فالإطارات التي أشرفت على هذه العملية في أغلبها غير مؤهلة علميا وإداريا ؛ فمارست العملية بعشوائية أضرت أكثر مما نفعت.





تؤكد بعض الدراسات التطبيقية المهمة بالموضوع هذه الصورة للمرحلة الثانية - أي ما بعد الاستقلال/أو مرحلة التعريب غير المدروس للحالة المدنية - أو ما يسمى بثاني مراحل العنف الرمزي في رسم بياني بهذا الشكل (19) :



رسم بياني ل "ثاني مراحل العنف الرمزي"

وضمن جهود السياسات اللغوية لبلادنا غداة الاستقلال فقد تقرر تكليف المجالس الشعبية البلدية بإعداد قائمة مجموع أسماء الأشخاص الواردة في سجلات الحالة المدنية، وإرسالها إلى وزارة الداخلية قصد إعداد قائمة وطنية تحوي جميع أسماء الأشخاص المحصاة في الجزائر، مسجلة حسب الترتيب الأبجدي وعلى أن تكتب باللغة الوطنية، جميع أسماء الأشخاص الواردة في القائمة الوطنية. وأن تتولى هذه الكتابة وزارة الداخلية، على أساس الترجمة الصوتية لأسماء الأشخاص.

لكن تطبيق هذا المرسوم كشف عن استمرار ممارسة ذلك العنف الرمزي علي هويتنا الاسمية حتى من قبل الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال



بسبب قلة خبرة موظفيها، إذ شكلت مرحلة التعريب - غير المدروس- للحالة المدنية ثاني مراحل ذلك العنف، حيث أسهم الانتقال بكتابة الأسماء من الأحرف اللاتينية إلى الأحرف العربية، ليس فقط في تبرير أخطاء الفرنسيين وإلباسها ثوب المسلم به بل في مضاعفة تشويهها، كما أسهمت الترجمة الصوتية لبعض الأسماء في مسخ حقيقي لمعناها الدلالي، حيث رمت كتاباتها إلى ما يخالف معناها المقصود بدءا.

ولقد وقفنا على نسخ اعتباطي وعشوائي للأسماء بمصلحة الحالة المدنية لقسنطينة، والحقيقة أنه من غير الممكن إلقاء اللوم في هذا التقصير على موظفي الحالة المدنية لوحدهم، ذلك أنه لا توجد سياسة واضحة باستطاعتهم تتبعها، أو نظام موحد بإمكانهم اعتماده أثناء تدوينهم الأسماء: "نكتبوا كيما نعرفوا" كانت الإجابة النموذجية لضباط المصلحة، في حين دارت معظم إجابات الموظفين بنفس المصلحة حول اعتقاد مفاده: "est un nom propre"، «اكتبو كيما تحب» أو «..اكتبو برك» (20).

بهذا التصور عولجت بعض المسائل المتعلقة بأسماء الأعلام ببلادنا؛ ليست صورة قاتمة تمام العتمة فنحن حينما نقارب موضوع أسماء الأعلام الجزائرية؛ غداة الاستقلال نجد أن الظاهرة الانثروبونية قد عرفت تطورا أعطى دفعا وحركية لنظام التسمية والتلقيب في الجزائر؛ وبخاصة من خلال بعض الجوانب التي جاءت بها مدونة الحالة المدنية التي ألغت كثيرا من القوانين التي كانت سارية في فترة الاستعمار الفرنسي؛ والمهم من هذه القرارات والمراسيم هو ما أتاحتها للجزائريين من إمكانية تصحيح الأسماء والألقاب واكتساب أسماء وألقاب تليق بهم وترفع من معنوياتهم وتشعرهم بأهميتهم الذاتية والاجتماعية وهويتهم الحضارية؛





غير أن صورة هذه الألقاب- أو الأسماء العائلية - المشينة والمحقرة للجزائري ظلت ثابتة ملزم الفرد بحملها فلم تتغير إلى اليوم ؛ بعامل الجهل في إمكانية تغييرها أو بسبب عوامل أخرى مما يستدعي من رجالات الفكر والثقافة والهيئات العلمية والإدارية القيام بواجب المراجعة والتحسيس الدائم بها ؛ وفي هذا السياق يمكن إشراك المراكز البحثية الوطنية ، والمؤسسات الإعلامية بمنابرها المختلفة (المرئي والسمعي والمقروء والالكتروني) في القيام بهذه المهمة الوطنية النبيلة في رسم سياسة لغوية رشيدة تتعلق بموضوع أسماء الأعلام ؛ وقد كانت هناك متابعات صحفية متنوعة في السنوات الأخيرة للموضوع؛ تطرقت إلى بعض جوانب الإشكال الانثروبونيبي ببلادنا، وأحسب أن مثل هذه الجهود الإعلامية يمكن أن تسهم في نشر الوعي الاسمي في الأوساط الاجتماعية (**).

4 - خاتمة:

في سياق الاهتمام بهذه الظاهرة اللغوية في إطارها العلمي ، فإن من أهم ما يجب التأكيد عليه في سياق تفعيل الدرس اللساني في معالجة قضايا الهوية والتراث الثقافي الوطني ؛ فإن من أهم التوصيات التي نرغب في توجيه أنظار الدارسين إليها :

- تشجيع اهتمام الباحثين بموضوع أسماء الأعلام الجزائرية في ماضيها وحاضرها ، وتسهيل مهامهم في انجاز دراسات تطبيقية أكاديمية علمية رصينة ، تتوخى رصد الظاهرة الانثروبونيمية مجردة من الأغراض والأهواء .

- العمل على تأسيس فرق بحثية علمية ميدانية في الإطار العلمي وخارج الإطار الأكاديمي ؛ تشتغل بالقضايا العالقة والمطروحة في الحقل



الانثروبونيبي والطوبونيبي ، تسهم فيه مؤسسات متعددة ، وظيفه هذه الفرق إعداد تقارير علمية رصينة ، إلى جانب تقديم الاستشارة والتوجيه في هذا المجال .

- العمل على نشر الثقافة الانثروبونيمية في الأوساط التربوية والاجتماعية ؛ مثل إشاعة ثقافة التسمي بالأسماء الحسنه ، تشجيع المتعلمين على البحث عن معاني أسمائهم ودلالاتها في مصادر اللغة والتراث ، العمل على أحياء أسماء أعلام خالدة في تاريخنا الوطني القديم والحديث لربط الأجيال الحاضرة بهويتها وثقافتها الوطنية ، إشاعة الكنى الحسنه ،،، .

- العمل على التخلص بالتدريج من مظاهر الإرث الاستعماري في المجال الانثروبونيبي بإتاحة السبل لعامة الناس لتصحيح ومراجعة ألقابهم في أخطائهم الخطية وغيرها ، أو تلك الأسماء والألقاب التي لا ترضيهم أو تسبب لهم حرجا وقلقا نفسيا واجتماعيا .

- العمل على تفكيك الوعي اللغوي للأسماء والألقاب والكنى اعتمادا على ما استحدث من مناهج الدرس اللغوي الحديث ، وبلاستفادة من الدرس اللساني في دراسة واقعنا اللغوي للكشف عن خصائصه التواصلية الإبلاغية .

- العمل على تأسيس واقع انثروبونيبي سليم يقوي من تماسك البنية الاجتماعية ولا يمارس الإخلال بها وضع خال من بعض حقول التسمية والتلقيب والتكنية التي تمس الناس في عقائدهم ، ومشاعرهم، وعواطفهم، وخصوصيتهم الوطنية، والحضارية كالأسماء البديئة والأجنبية،،، وغيرها.





- السعي إلى دراسة خطاب الأسماء والألقاب والكنى في الجزائر
بالكشف عن جوانبه المتعددة المتعلقة بالتحويلات اللسانية المعرفية
الإدراكية ضمن السياق الثقافي الاجتماعي ؛ من خلال رصد مظاهر
السلوك الفردي والجماعي ضمن الجماعات المختلفة السائدة .

الهوامش

1 - هذا التعريف قدمه اللساني الأمريكي ((هوغن E.Haugen)) في النصف الثاني من القرن الماضي - 1959م - حينما أطلق مصطلح التخطيط اللغوي language planning في مقالة مخصصة للوضع اللغوي في النرويج .

للتوسع ينظر : قضايا ألسنية تطبيقية ، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية ، ميشال زكريا ، دار العلم للملايين ، ط 1 ، 1993 ، بيروت ، لبنان ص10.

2 - اللسانة الاجتماعية ، جوليت غارمادي ، تر: خليل أحمد خليل ، دار الطليعة ، ط 1 ، أكتوبر 1990 ، بيروت، لبنان. ص 209

3 - حرب اللغات والسياسات اللغوية ، لويس جان كالفي ، تر : حسن حمزة ، نشر المنظمة العربية للترجمة ، ط 1 ، 2008 ، بيروت ، لبنان ، ص 220 .

4- المرجع نفسه ، ص 223 ،

5- ينظر : علم الاجتماع اللغوي ، لويس جون كالفي ، تر : محمد يحياتن ، دار القصة ، دط ، 2006 ، الجزائر ، ص 116 ، 117

* - المناهي اللفظية أو المحظورات اللغوية بالاصطلاح الأجنبي (tabous linguistiques) ألفاظ ينهي أو يحظر استعمالها اللغوي اليومي في السياق الاجتماعي العام رغم أنها من المكون المعجمي لتلك اللغة ؛ وهي ظاهرة لغوية تشيع في كل اللغات تتعدد من : مناهي جنسية ، إلى سياسية ، إلى دينية ، ،،، للتوسع ينظر مادة : tabou في قاموس اللسانيات لجون ديوب :

Dictionnaire de linguistique , jean DUOIS et autres, Larousse ,2002
 ,paris, France . p476

6- ينظر: مسألة النسخ الخطي (عربي - فرنسي) للأسماء في قسنطينة (1901 - 2001) مقارنة لتوليد لغوية ، هدى جباس ، مجلة إنسانيات ، عدد مزدوج



35- 36 ، جانفي ، جوان 2007 ، منشورات المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا
CRASC ، وهران ، الجزائر ، ص ص 77 - 78 .

7 - بالتصرف عن : نفخ التراب عن الأنساب.. وكشف الحجاب عن حقيقة
الألقاب ، سليمان حشان ، تاريخ : 10-2008-24 - . ضمن الرابط الالكتروني :

www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=68765

8 - مسألة النسخ الخطي (عربي - فرنسي) للأسماء في قسنطينة (1901 -
2001) مقارنة توليدية لغوية ، هدى جباس ، مرجع سابق ، ص 83

9 - علم اللغة الاجتماعي ، د.هدسون ، تر : محمود عياد ، دارعالم الكتب ،
ط2 ، 1990 ، القاهرة ، مصر ، ص ص 192 ، 193.

10 - الاشتقاق ، ابن دريد ، تح : عبد السلام هارون ، دارالجيل ، ط1 ، 1991 ،
بيروت لبنان ، ص 03

** - ومن هذه المرويات والأخبار قال (حدثنا السَّكَن بن سعيد الجُرْمُوزِيّ عن
العباس بن هاشم الكلبي، عن خراش قال: خرج وائلُ بن قاسطٍ وامرأته تَمَخَّضُ
وهو يريد أن يرى شيئاً يَسْجِي به، فإذا هوبِكُرٍ قد عَرَضَ له فَرَجَعَ وقد ولدت غلاماً،
فسمَّاهُ بكرةً، ثم خرج خَرَجَةً أخرى وهي تَمَخَّضُ فرأى عَزْزاً من الأطباء فرجع وقد
ولدتُ غلاماً، فسماه عَزْزاً وهو مع خَتَعَم بالسَّراة وبالكوفةِ وفِلَسْطين، ثم خرج
خرجة أخرى فإذا هو بشَخِيصٍ قد ارتَفَعَ له ولم يتَبَيَّنْهُ نظراً فسماه الشُّخِيصَ،
وهم أبياتٌ مع بني ثعلبة بن بكرٍ بالكوفة، ومنهم بقيةٌ بالجزيرة. ثم خرج خَرَجَةً
أخرى وهي تَمَخَّضُ فَعَلَبَه أن يَرى شيئاً فسمَّاه تَغْلِبَ: الاشتقاق ، ابن دريد ، مصدر
سابق ، ص 04 .

*** - تورّد الباحثة نصا ننقله هنا وتطلب أن نعيد قراءة بعض ما جاء خلال
مناقشة لمشروع قانون الحالة المدنية في السيناء (sénat) الفرنسي في 1882 :

Il (Le Général Arnaudeau, véritable adversaire déclaré de la loi)
critique l'idée de donner Chaque indigène un nom patronymique, nom



dont l'intéressé ne se souviendra même pas. la carte d'identité deviendra illisible au bout de quelques jours ou bien sera égarée » .

A quoi donc servira cette mise en carte des indigène ? (Rires sur plusieurs bancs) le mot et exact : c'est la mise en carte de l'humanité, hommes, femmes et enfants. Outre qu'elle ne sera pas de leur goût, elle n'offrira pas de garanties sérieuses elle en présentera même beaucoup moins que la filiation actuelle...

Les pénalités encourues, les formalités incomprises feront perdre la tête au plus imperturbable des bédouins. Certainement, cette sempiternelle carte à produire à tout propos engendrera des cas d'aliénation mentale ... ») (16 février 1882)

للتوسع ينظر : أسماء وأسماء دراسة الأعلام والحالة المدنية في الجزائر ، مجموعة مؤلفين ، تنسيق : فريد بن رمضان ، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية CRASC ، د.ط ، 2005 ، وهران ، الجزائر ، ص 09

11 - أعلام ومعالم - مآثر عن جزائر منسية - ، مصطفى لشرف ، دار القصة للنشر ، د.ط ، 2007 ، الجزائر ، ص 228

12 - المرجع نفسه ، ص 229

13 - الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر (1870 - 1900) قسنطينة أنموذجا ، ياسمينه زمولي ، دار البصائر للتوزيع والنشر ، ط 1 ، 2007 ، حسين داي ، الجزائر ، ص 158 ، 159

14 - تحفة المودود بأحكام المولود ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، تح : محمد علي أبو العباس ، مكتبة القرآن ، د.ط.ت ، القاهرة ، مصر ، ص 81

15 - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي . دار العلم للملايين . ط 3 . 1983 . بيروت لبنان ص 272 .





- 16 - بالتصرف عن : علم الاجتماع اللغوي ، برنار صبولسكي ، تر : عبد القادر ستقادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط ، 2010 ، الجزائر ، ص 166
- 17 - ينظر : المقارنة والتخطيط في البحث اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دارتوبقال للنشر ، ط 1 ، 1998 ، الدار البيضاء ، المغرب ، ص 158
- 18 - المرجع نفسه ، ص 159
- 19 - ينظر : الاسم هوية وتراث مقارنة انثربولوجية لدلالة الأسماء في قسنطينة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الانثربولوجية الاجتماعية والثقافية . إعداد الطالبة : جباس هدى . إشراف الأستاذة : د.فاطمة الزهراء قشي . قسم علم الاجتماع والديموغرافيا - جامعة منتوري . قسنطينة ، 2005 ، ص 95
- 20 - المرجع نفسه ، ص 134
- **** - يمكن في هذا السياق الإشارة إلى جهود بعض المراكز البحثية مثل : المركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC بوهران ، الذي تبني مشاريع بحثية مهمة في هذا المجال . وفي إطار رسدي للمتابعة الإعلامية الوطنية للموضوع أشير إلى تحقيقات وتقارير صحفية متنوعة في الموضوع من ذلك : - التحقيق الإعلامي الذي أجرته صحيفة النهار الجديد الذي حمل عنوان : البيومتری يكشف التلاعب بألقاب الجزائريين للكتابة : آمال لكال ؛ للتوسع : النهار الجديد ، العدد 869 ، السبت 21 أوت 2010 ، وكذا التحقيق الإعلامي الذي أجرته مجلة الشروق العربي الذي حمل عنوان : الألقاب الجزائرية/ اللعنة التي لاحقت الجزائريين قرابة القرنين للكتابة : حنان هانو ، فاتح بارة للتوسع : مجلة الشروق العربي ، العدد 983 ، أكتوبر 2012 ، الجزائر ، ص 30 31-.



المصادر والمراجع

- 1 - قضايا ألسنية تطبيقية. دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية. ميشال زكرياء دار العلم للملايين ط1 1993 بيروت لبنان.
- 2 - اللسانية الاجتماعية جوليت غارمادي تر/ خليل أحمد خليل دار الطليعة ط1 أكتوبر 1990 بيروت لبنان .
- 3 - حرب اللغات والسياسات اللغوية لويس جان كالفي تر/حسن حمزة نشر المنظمة العربية لل ط1 2008 بيروت لبنان.
- 4 - علم الاجتماع اللغوي لويس جان كالفي تر/محمد يحياتن دار القصة د.ط. 2006 الجزائر .
- علام ومعالـم - مآثر عن جزائر منسية - ، مصطفى لشرف، دار القصة للنشر، د.ط، 2007 ، الجزائر.
- 6 - مسألة النسخ الخطي (عربي-فرنسي) للأسماء في قسنطينة (1901 1910-) مقارنة توليدية لغوية هدى جباس مجلة انسانيات عدد مزدوج 35-36 جانفي- جوان 2007 منشورات المركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا crasc وهران الجزائر.
- 7 - علم اللغة الاجتماعي هـدسون د.د.تر/محمود عياد دار عالم الكتب ط2 1990 القاهرة مصر.
- 8 - الاشتقاق ابن دريد تح/عبد السلام هارون دار الجيل ط1 1991 بيروت لبنان.
- 9 - أسماء وأسماء دراسة الأعلام والحالة المدنية في الجزائر تنسيق/فرسد بن رمضان مركز البحث في الانثربولوجية الاجتماعية والثقافي، crasc د.ط 2005 وهران الجزائر .





10 - أعلام ومعالـم -مآثر عن جزائر منسية- مصطفى لشرف دار القصبة
للتشر د.ط 2007الجزائر.

11 - الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن
التاسع عشر (1870 - 1900) قسنطينة نموذجاً ، ياسمينة زمولي ، دار البصائر
للتوزيع والنشر، ط 1 ، 2007 ، حسين داي ، الجزائر

12 - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي . دار العلم للملايين . ط 3 . 1983 .
بيروت لبنان

13 - علم الاجتماع اللغوي، برنار صبولسكي، تر: عبد القادر ستقادي، ديوان
المطبوعات الجامعية، د. ط، 2010، الجزائر

14 - المقارنة والتخطيط في البحث اللساني ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار
توبقال للنشر ، ط 1 ، 1998 ، الدار البيضاء ، المغرب.

